IUGJEPS
Vol 24, No3, 2016, pp 30-47

ISSN 2410-3152

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية

تاريخ الإرسال (2016/02/07)، تاريخ قبول النشر (2016/05/07)

حقوق الانسان في مناهج التربية الاجتماعية والوطنية في المرحلة الأساسية في الاردن

د. جعفر كامل الربابعة[1]
د. عبد الله عزام الجراح[2,*]

[1]قسم العلوم التربوية، كلية الاميرة عالية الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، الأردن
[2]قسم المناهج والتدريس، كلية العلوم التربوية، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن

*البريد الالكتروني للباحث المرسل:
e-mail address: Aljarrah_abdallah@yahoo.com

الملخص:

استهدفت الدراسة الكشف عن درجة اهتمام مناهج التربية الاجتماعية والوطنية في المرحلة الأساسية في الأردن بحقوق الإنسان، باستخدام أسلوب تحليل المحتوى، وحاولت الدّراسة تقديم نموذج مقترح لمبادئ حقوق الإنسان التي يمكن تضمينها في مناهج التربية الاجتماعية والوطنية. كما هدفت الدراسة إلى الكشف عن مستوى التتابع، والتكامل في كتب التربية الاجتماعية والوطنية. وقد تكونت عينة الدّراسة من كتب التربية الاجتماعية والوطنية للصفوف: الثالث والخامس والسابع والتاسع والعاشر الأساسي. واستخدم الباحثان في إجراءات تحليل بيانات الدّراسة التكرارات، والنسب المئويّة، ومربع (كاي) كإحصاءات للإجابة عن أسئلتها. وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم مراعاة التكامل والتوازن والشمول في تضمين مبادئ حقوق الإنسان في مناهج التربية الاجتماعية والوطنية. كما أظهرت النتائج تدني الاهتمام ببعض مبادئ حقوق الإنسان فيها، وخصوصاً محور الحقوق الثقافية، ومحور الفئات والجماعات الضعيفة، أو المحرومة.

كلمات مفتاحية:

حُقُوق الإنسان، مَنَاهِج التربية الاجتماعية والوطنية، المَرْحَلَة الأساسية.

Human Rights in the Jordanian Social Studies Basic Stage Curricula

Abstract

The study aimed to investigate to what extent do Jordanian social studies textbooks consider the principles of human rights through content analysis. The study presented a suggested a model of human rights to be included in the Jordanian social studies curricula in Jordan. integration and sequences in the principles of human rights on social studies textbooks in 3rd, 5th, 7th, 9th, 10th graders were calculated. findings of the study showed that consideration of human rights in social studies textbooks was low. While, integration and sequences was low too.

Keywords:

Human Rights, Social Studies Curriculum, Basic Stage.

المقدمة:

تعد حقوق الإنسان مؤشرا مهماً للتنمية البشرية، إذ يشكل اتساع نطاق الحرية الغاية الأساسية للتنمية، وقوام التنمية معالجة مختلف أنماط القصور في الحريات التي تحد من خيارات الأفراد وتقلص من ممارستهم لحقوقهم (صن، 2004م)، وقد اعتبر تقرير التنمية البشرية لعام (2000م) حقوق الإنسان، والتنمية البشرية موضوعين متقاربين من حيث الدوافع والاهتمامات، وهذا يجعلهما متوافقين ومتطابقين، فحقوق الإنسان والتنمية البشرية يستهدفان تعزيز الرفاه والحرية على أساس الكرامة والمساواة المتأصلتين للناس جميعاً.

ولقد اهتم النظام السياسيّ في الأردن منذ تشكل الدولة الأردنية إلى وقتنا الحاضر بالعنصر البشري، والتنمية البشرية، والمتابع للتطور السياسي في الأردن يلاحظ التقدم في العدالة، والمساواة، واحترام حقوق الإنسان (الحوامدة وعاشور، 2007م)، مما يدلل على ذلك إنشاء المركز الوطني لحقوق الإنسان في عام (2002م) بموجب القانون المؤقت رقم (75) لعام (2002م).

ويشمل مفهوم حقوق الإنسان شقين أساسيين؛ يتعلق الأول منهما بالإنسان موضوع الحق، والشق الثاني: يتعلق بمعنى الحق لهذا الإنسان (طعيمات، 2006م).

أما في الفقه القانوني فهناك ثلاثة اتجاهات، الأول منها: الاتجاه الشخصي الذي يرى أنّ الحق هو قدرة، أو سلطة إرادية للشخص يستمدها من القانون، أما الثاني: فاتجاه موضوعي يرى الحق مصلحة يحميها القانون، إذا الحق يقرر وفقاً لإرادة التشريع في الدولة وتوجهها السياسي فهي التي تحدد للفرد حقوقه وواجباته أما الاتجاه الثالث فهو مختلط يجمع ما بين الشخصي والموضوعي ويعرف الحق على أنه قدرة إرادية معطاة للشخص من أجل تحقيق مصلحه يحميها القانون (عبدالحليم، 2001م).

ويعرف عبد العزيز (1997م) حقوق الإنسان: أنها ما تستحق للفرد، وما يجب له بصفته إنسانا بغض النظر عن توافر الأهلية، أو الإرادة لديه.

أما كاسان (Kassan) أحد المشاركين بوضع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمشار إليه في البياتي (2002م) فيعرفه على أنه فرع من فروع العلوم الاجتماعية يختص بدراسة العلاقات القائمة بين الأشخاص وفق الكرامة الإنسانية مع تحديد الحقوق، والخيارات الضرورية لتفتح شخصية كل كائن إنساني.

ويعرفه (الحوامدة وعاشور، 2007م) أنه مجموعة الحقوق اللصيقة بالشخصية الإنسانية والتي نصت عليها الشرائع السماوية والقوانين والمواثيق الدولية، والتي يتمتع بها الإنسان ولا يجوز تجريده منها لأي سبب كان كالدين مثلاً أو اللغة، أو العرق، أو الجنس.

هذا وتلعب حقوق الإنسان ببعديها الأخلاقي والقانوني دورا هاما في تحديد الحد الأدنى من الحرية القانونية والمدنية والسياسية التي يمكن المطالبة بها بالتساوي بين الأفراد، وتشكل حقوق الإنسان أداة القياس والمعيار في وضع وتفسير القوانين الموجودة، كما أنّه من خلالها يمكن التظلم إلى مستويات سلطة أعلى عندما تكون القرارات غير عادلة (البياتي، 2002م).

ويرى الحوامدة وعاشور (2007م) أن القران الكريم يعد مصدرا اساسيا لحقوق الإنسان على المستوى الوطني والاسلامي وأن هناك ثلاثة مصادر لحقوق الإنسان على المستوى العالمي، وهي المواثيق العالمية الصادرة عن الأمم المتحدة، والمواثيق الإقليمية والنصوص الوطنية وفيما يلي تفصيلاً لذلك.

أولاً: المواثيق العالمية:

وهي المواثيق الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة بدءاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر في العاشر من كانون الأول (1948م)، والذي تعود جذوره إلى الثورة الفرنسية التي بدأت أحداثها (1789م)، حيث وضع إبان هذه الثورة امانول جوزيف سييس وثيقة حقوق الإنسان، ومن ثم تم تدويلها حيث دخلت في مضامين ميثاق عصبة الأمم سنة (1920م) ثم في ميثاق الأمم المتحدة سنة (1945م) ثم جرى أفرادها بوثيقة خاصة وهي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (عمارة، 1995م). والذي جاء صدوره بعد الحرب العالمية الثانية وما حدث فيها من تجاوزات وانتهاكات لحق الإنسان في الحياة.

وقد جاء في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية، وبحقوقهم

المتساوية الثابتة كأساس للحرية، والعدل، والسلام في العالم كما تم الدعوة أيضا إلى المناداة أن هذا الإعلان هو المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم كما تم الاشارة الى ضرورة توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية، وقد تكون هذا الإعلان من (30) مادة تؤكد على هذه المبادئ (عدالة، 2008م).

وباستعراض مواد الإعلان يظهر جليا أن حقوق الإنسان حقوقاً متأصلة في الطبيعة الإنسانية، وأنه من غيرها لا يمكن أن يعيش الإنسان بحرية وكرامة، وأن هناك تأكيداً على أربع حريات أساسية تعد حقوقاً، وهي حرية الرأي والتعبير عن حرية المشاركة في الحياة السياسية، حرية الاشتراك والاجتماعات والجمعيات السلمية، حرية الفكر الوجدان والدين، وتعتمد هذه الحريات الأربع على دعامتين هامتين هما التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة، والاثنان يعبران عن كرامة الإنسان (الحريري، 2006م).

ولا بد من الإشارة أنه لم يكن لهذا الإعلان طابع الإلزام القانوني لأنه لم يصدر في شكل اتفاقية دولية ملزمة لأطرافها (البياتي، 2002م) ولكن فيما بعد تحولت مبادئهُ مرحلة تلو الأخرى إلى طابع الإلزام في شكل اتفاقات دولية تنظم إليها الدول، وتلزم بموجبها بأن تخضع للمساءلة، والحساب من قبل لجان دولية مختصة، وبالتالي أصبحت حقوق الإنسان قضية لا تقتضي الإلزام، والتنفيذ بل تقتضي ضغطاً وتدخلاً دولياً لحماية الإنسان عندما لا يلتزم نظامه الوطني بحمايته (بدران، 1995م)، وهي تشكل الضمانات القانونية العالمية التي تهدف إلى حماية الأفراد من تدخل السلطات في الحريات الأساسية، وتلزمها بأفعال معينة، أو الامتناع عن أفعال أخرى حفاظا على الكرامة الإنسانية، وهي قواعد دولية آمره لا يجوز انتهاكها بصرف النظر عن إعلان الدولة الوطنية قبولها أو عدمه (البكوش، 1995م).

وبعد هذا الإعلان وفي عام 1954 انهت لجنة حقوق الإنسان المكلفة من المجلس الاقتصادي، والاجتماعي للأمم المتحدة إعداد مشروع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية، والسياسية، وكذلك مشروع العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ورفعته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وبعد دراسة المشروعين من جانب اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة خلال مدة عشر سنوات تقريبا تم إقرارهما ورفعهما إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أقرتهما بصيغتهما النهائية بالإجماع في 1966/12/16م، وقد دخل العهدان حيز التنفيذ عام 1976م ويشكل العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان بالإضافة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان (الموسى، 2009م).

ويعنى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بالحقوق الفردية في حين أن العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يعنى بالحقوق الجماعية (علام، 1999م). وان الفصل بين الحقوق المدنية، والسياسية، والحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية لا يعني الأخذ بأحدهما دون الآخر إذ أن التنوع الكمي، أو العددي لهذه الحقوق لا يخرج عن فكرة وحدة هذه الحقوق واعتبارها إحدى تجليات الكرامة الإنسانية (الموسى، 2009م).

ثانياً: المواثيق الإقليمية:

وهي تلك المواثيق الموجهة لمخاطبة نطاق إقليمي محدد مثل المواثيق الأمريكية، والمواثيق الأوروبية، والمواثيق العربية لحقوق الإنسان.

ثالثاً: النصوص الوطنية:

تضمن الدستور الأردني فصلا خاصا بحقوق الأردنيين وواجباتهم، لحماية الحريات الأساسية للإنسان، واحترام حقوق المواطنة إذ أكدت المادة السادسة فقرة (1) أن الأردنيين أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وأن اختلفوا في العرق أو الدين.

وفي الفقرة الثانية من المادة نفسها تأكيد على أن تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها، وتكفل الطمأنينة، وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين أما المادة السابعة، فقد ركزت على أن الحرية الشخصية مصونة، ويرفض الدستور الأردني في مادته الثامنة أن يوقف أحد أو يحبس إلا وفق أحكام القانون.

ويؤكد الدستور الأردني في كثير من مواده على صون حقوق الانسان، فمثلا تنص مادته التاسعة أنه لا يجوز إبعاد الأردني من

ديار المملكة كما لا يجوز أن يحظر على الأردني الإقامة في جهة ما و أن لا يلزم بالإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون.

أما الميثاق الوطني الأردني الذي صدر في (1990م) فأكد على أن مضمون الديمقراطية يتعزز بالتأكيد على حقوق الإنسان المعترف بها دوليا وإنسانيا وضمان حقوق المواطنة، وهي الحقوق التي كفلها الدستور الأردني، وهي الحقوق التي حفل بها أيضا تراثنا العربي الإسلامي العظيم، وأكدها، وكرمها تكريما شديدا بما في ذلك حق الناس في الاختلاف في الرأي، وحق المواطن رجلا كان، أو امرأة في تغيير أوضاعه وتحسين أحواله بالطرق المشروعة وحقه في التعبير عن رأيه وفيما يراه ضروريا لمصلحة الجماعة بالوسائل الديمقراطية، وبما يتيح له المشاركة في صناعة القرار.

ولقد جاء قانون التربية والتعليم والقانون رقم (3) لسنة (1994م) منسجما مع الدستور الأردني والميثاق الوطني ليوضح فلسفة التربية المنبثقة من الدستور والحضارة العربية الإسلامية ومبادئ الثورة العربية الكبرى إذ تؤكد الأسس الوطنية، والقومية، والإنسانية للتربية على أن الشعب الأردني وحده متكاملة، ولا مكان فيه للتعصب العنصري، أو الإقليمي، أو الطائفي، أو العشائري، أو العائلي، وكذلك أكدت الأسس الاجتماعية أن الأردنيين متساوون في الحقوق، والواجبات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، ويتفاضلون بمدى عطائهم لمجتمعهم، وانتمائهم له، واحترام حرية الفرد، وكرامته، كما وأكدت أيضا على أن المشاركة السياسية والاجتماعية في إطار النظام الديمقراطي حق للفرد وواجب عليه إزاء مجتمعه، وأن التربية ضرورية اجتماعياً، والتعليم حق للجميع كل وفق قابليته وقدراته الذاتية.

مشكلة الدراسة:

بالرغم من التطور الملحوظ لقضية حقوق الإنسان إلا أن المفهوم العام لهذه القضية وفلسفتها ما زالا مهمشين، وغير متغلغلين في الوعي الشعبي، والرسمي في المجتمع الأردني (ساري، 1995م). والعلاقة بين التربية والثقافة علاقة وطيدة لأن أي ثقافة يراد نشرها من قبل أي جهة لابد من أن يتوافر لها عاملان الإقناع في أهمية الرسالة لتلك الثقافة، والثاني توفير بيئة مناسبة لتبسيط وجعل المتلقي يتقبل مضمون تلك الرسالة، ونظراً لأهمية المنهاج المدرسي و دوره في النهوض بثقافة حقوق الإنسان والتربية؛ باعتباره أداة من أدوات اكتساب المعرفة للطلبة، فإن نقل هذه المعرفة إليهم تعد ذات أهمية قصوى في هذا العصر، إذ أن من شأن ذلك إيجاد الإنسان المؤمن بالحرية الشخصية الأكثر وعياً بحقوقه وواجباته والمؤمن بالمساواة بين الناس لتستقيم الحياة على نحو مناسب.

وفي ظل عملية التقويم المستمرة للعملية التربوية التي يعد المنهاج المدرسي أحد أركانها، فان هذه الدراسة تأتي للكشف عن درجة اهتمام التربية الاجتماعية والوطنية في المرحلة الأساسية في الأردن بحقوق الإنسان في ظل الانفتاح الكبير على العالم، الذي أصبح العالم فيه عبارة عن قرية صغيرة والتغييرات السياسية المتسارعة في المنطقة العربية التي شاب الكثير منها انتهاكات لحقوق الإنسان، للوقوف على درجة مسايرة محتوى المنهاج بما يتضمنه من معارف وقيم واتجاهات لهذه التحولات، ومن هنا فقد حاولت الدراسة الاجابة عن الاسئلة الاتية:

- ما درجة تضمن كتب التربية الاجتماعية و الوطنية في المرحلة الأساسية في الأردن مبادئ حقوق الإنسان؟
- ما مستوى التتابع بين مبادئ حقوق الإنسان في كتب التربية الاجتماعية والوطنية في المرحلة الأساسية في الأردن؟

أهمية الدراسة:

يأتي اهتمام وزارة التربية والتعليم الأردنية بمبادئ حقوق الإنسان متوافقا مع الاهتمام الدولي والعربي ومنسجماً مع الدستور الأردني والميثاق الوطني وقانون التربية والتعليم رقم (3) لسنة 1994، إذ أنه ومما لا شك فيه أن التربية على حقوق الإنسان تهدف إلى تعزيز قيم التسامح والتضامن والعدالة والكرامة الإنسانية. وانطلاقاً من أهمية عدم حصر حقوق الإنسان بالبعد القانوني الشكلي الذي يختزل هذه الحقوق ببعدها الفردي لا الاجتماعي، ووجود الحاجة الماسة لتوسيع دائرة هذه القضية خارج دائرتها القانونية الضيقة بحيث تصبح قضية اجتماعية، وضرورة أخلاقية تعكس درجة ممارستها مدى التقدم الأخلاقي والثقافي

(ساري 1995م). وبما أن الدور الأكبر في زيادة الوعي بهذه الحقوق لابد أن يقع على المؤسسة التربوية باعتبارها واحدة من المؤسسات المعنية بالتنشئة الاجتماعية، وقد كان من ضمن جهودها محاولات عدة لتضمين المفاهيم والقيم الإنسانية النبيلة في مناهجها وذلك في كتب التربية الإسلامية، واللغة العربية، والتربية الاجتماعية والوطنية، وبالتالي تشكل هذه الدراسة أداة مهمة للقائمين على تطوير المنهاج المدرسي وللعاملين في الميدان التربوي لتقييم عملية نشر ثقافة حقوق الإنسان ،كما أنه يمكن أن تستفيد منها منظمات المجتمع المدني بتوجيه جهودها لنشر ثقافة حقوق الإنسان.

التعريفات الإجرائية:

حقوق الإنسان: مجموعة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق الفئات المحرومة أو الضعيفة وحقوق الشعوب التي يتمتع بها الإنسان بوصفه إنسانا، التي نصت عليها المواثيق الدولية، لتحقّق له سبل الكرامة الإنسانية، ولا يجوز تجريده منها لأي سبب كان.

المرحلة الأساسية: هي الصفوف من الأول الأساسي حتى الصف العاشر في المدارس الأردنية.

كتب التربية الاجتماعية والوطنية: وهي الكتب المقرر تدريسها من قبل وزارة التربية والتعليم في المدارس الحكومية والخاصة في الأردن.

محددات الدراسة:

أولاً: عينة الدراسة، كتب التربية الاجتماعية والوطنية للصفوف الثالث والخامس والسابع والتاسع والعاشر من المرحلة الأساسية في الأردن.

ثانيا: أداة الدراسة وخصائصها السيكومترية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى الكشف عن درجة اهتمام مناهج التربية الاجتماعية والوطنية في المرحلة الأساسية في الأردن بحقوق الإنسان، باستخدام أسلوب تحليل المحتوى.

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة:

المنهج المسحي الوصفي.

مجتمع الدراسة وعينتها.

تكوّن مجتمع الدراسة من مناهج التربية الاجتماعية و الوطنية لمرحلة التعليم الأساسي في الأردن، التي أقرّت وزارة التربية والتعليم تدريسها للطلبة من الصف الأول الأساسي إلى الصف العاشر الأساسي للعام الدراسي2010-2011.

أما عينة الدراسة فقد تكونت من:

- كتاب التربية الاجتماعية الوطنية للصف الثالث الأساسي .
- كتاب التربية الاجتماعية والوطنية للصف الخامس الأساسي.
- كتاب التربية الاجتماعية و الوطنية للصف السابع الأساسي.
- كتاب التربية الاجتماعية والوطنية للصف التاسع الأساسي .
- كتاب التربية الاجتماعية والوطنية للصف العاشر الأساسي.

أداة الدراسة:

لتحديد مبادئ حقوق الإنسان التي ينبغي توافرها في كتب التربية الاجتماعية والوطنية في المرحلة الأساسية في الأردن، قام الباحثان بالاطلاع على: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدستور الأردني وقانون التربية والتعليم رقم (3) لسنة 1994م، الذي حدد فلسفة التربية وأهدافها، كما قام الباحثان بالاطلاع على الأدب التربوي والدراسات السابقة التي تناولت مبادئ حقوق الإنسان في المناهج الدراسية، كدراسة العدوان (Aladoun, 2010) ودراسة الحوامدة وعاشور (2007م) ودراسة عمايرة (2001م)، ودراسة الصغير (2003م). وبناءً على ذلك طوَّر الباحثان أداة الدراسة وقد تكونت في صورتها المبدئية من (30) حقّا موزعة على ثلاثة محاور هي: محور الحقوق المدنية والسياسية ومحور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومحور الحقوق الثقافية.

صدق الأداة:

للتأكد من صدق الأداة قام الباحثان بعرضها على عشرة محكمين، ممن يعملون في التدريس الجامعيّ والمدرسين ومن القانونيين الناشطين في مجال حقوق الإنسان وبعد معرفة آراء المحكمين وملاحظاتهم قام الباحثان بإجراء التعديلات الضرورية على الأداة حيث ظهرت الأداة بصورتها النهائية مكونة من (39) حقّا موزعة على خمسة محاور هي: محور الحقوق المدنية والسياسية ومحور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومحور الحقوق الثقافية ومحور حقوق الفئات والجماعات الضعيفة أو المحرومة ومحور حقوق الشعوب.

ثبات تحليل الأداة:

وقد تم اجراء ذلك بطريقتين:

أولاً: قيام الباحث الاول باختيار عينة عشوائيّة من كتب التربية الاجتماعية والوطنية في المرحلة الأساسية وتحليلها، وبعد مضي أسبوعين قام الباحث الاول ايضا وحلَّل العينة نفسَها، من أجل معرفة ثبات تحليل الباحث مع نفسِه، وتم حساب الثبات بطريقة الثبات عند المقدر "Inter rater Reliability" وقد بلغت نسبة اتفاق الباحث مع نفسه (96%).

ثانياً: للتحقق من ثبات تحليل الأداة للحصول على ثبات في التحليل، قام الباحث الثاني بإجراء التحليل الأولي من خلال اختيار عينة عشوائية من كتب التربية الاجتماعية والوطنية من عينة الدراسة، ثم تقديم الأداة والعينة التي تم اختيارها إلى ثلاثة محللين ممن لهم الخبرة في مجال تحليل المحتوى، وقد طلب الباحثان منهم تحليل العينة المختارة، من أجل معرفة ثبات :تحليل الباحث مع المحللين، بحساب نسبة الثبات التي تسمى نسبة الاتفاق بين المحللين حسب طريقة (Azaroff & Mayer, 19977)، وفقاً للقاعدة الآتية:

$$\text{نسبة الاتفاق} = \frac{\text{عدد الإجابات المتفق عليها}}{\text{عدد الإجابات المتفق عليها + عدد الإجابات المختلف عليها}} \times 100\%$$

فكانت نسبة الاتفاق مع المحلل الأول: 85.6%، ونسبة الاتفاق مع المحلل الثاني: 88.3% ونسبة الاتفاق مع المحلل الثالث: 84.4%، أمّا معدل نسبة الاتفاق مع المحللين: 86.1%، ويرى الباحث أنّ هذه النسبة كافية لتحقيق أغراض الدراسة.

وحدة التحليل:

استخدم الباحثان في تحليل محتوى كتب التربية الاجتماعية والوطنية، وحدة الجملة المفيدة كعينة للدراسة، والتي تعد مناسبة لطبيعة المادة المراد تحليلهما، فهي مستخدمة على نطاق واسع في بحوث تحليل المحتوى خاصة عندما يكون هدف الدراسة استخلاص المفاهيم من هيكل المادة.

المعالجة الإحصائية:

تم استخدام التكرارات والنسب المئوية ومربع (كاي) في معالجة نتائج تحليل كتب التربية الاجتماعية والوطنية عينة الدراسة للإجابة عن أسئلتها.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

أجرى العدوان (Aladouan, 2010) دراسة هدفت إلى اقتراح قائمة لمبادئ حقوق الإنسان التي ينبغي تضمينها في كتب التربية الاجتماعية والوطنية في المرحلة الأساسية في الأردن، والكشف عن درجة توافر مبادئ حقوق الإنسان، ومستوى تتابعها، وتكاملها في كتب التربية الاجتماعية والوطنية. و استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحليل كتب التربية الاجتماعية والوطنية للصفوف الخامس، والسادس، والسابع الأساسي. وكشفت الدراسة عن النتائج الآتية: اقتراح خمسة مكونات تتضمن (28) بعداً لحقوق الإنسان، موزعة على الحقوق المدنية، الحقوق السياسية، الحقوق الاقتصادية، الحقوق الاجتماعية والحقوق الثقافية. كما تم الكشف عن تفاوت نسبة تضمين مبادئ حقوق الإنسان في كتب التربية الاجتماعية، والوطنية في المَرحَلة الأساسية، وعدم تتابع مبادئ حقوق الإنسان في كتب التربية الاجتماعية والوطنية، وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تكامل مبادئ حقوق الإنسان بين كتب التربية الاجتماعية والوطنية للصفوف الخامس، والسادس، والسابع الأساسي.

وأجرى حوامدة وعاشور (2008م) دراسة هدفت إلى الكشف عن درجة اهتمام مناهج التربية الاجتماعية والوطنية، وكتبها في المرحلة الأساسية في الأردن بحقوق الإنسان، باستخدام أسلوب المنهج الوصفيّ (تحليل المحتوى)، وحاولت الدِّراسة تقديم نموذج مقترح لمبادئ حقوق الإنسان التي يمكن تضمينها في مناهج التربية الاجتماعية والوطنية، وكتبها. وقد تكونت عينة الدِّراسة من كتاب التربية الاجتماعية والوطنية للصف الثامن، وكتاب التربية الاجتماعية والوطنية للصف التاسع، وكتاب التربية الاجتماعية والوطنية للصف العاشر الدراسة. وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم مراعاة التكامل، والتوازن، والشمول في تضمين مبادئ حقوق الإنسان في مناهج التربية الاجتماعية والوطنية، وكتبها. كما أظهرت النتائج تدني الاهتمام ببعض مبادئ حقوق الإنسان فيها، وخصوصا محور الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

أمّا دراسة عمايرة (2001م) فقد هدفت التعرف إلى درجة اهتمام كتب التربية الاجتماعية للمرحلة الأساسية في الأردن، ومعرفة معلميها لمبادئ حقوق الإنسان من خلال توزيع استبانة على معلمي المرحلة الأساسية في مديرية التربية والتعليم في اربد الأولى، وتحليل المحتوى لكتب التربية الاجتماعية للمرحلة نفسها. وقد أشارت نتائج الدراسة في عملية تحليل كتب التربية الاجتماعية أن كتب التربية الوطنية والمدنية قد احتلت المرتبة الأولى في درجة اهتمامهم بمبادئ حقوق الإنسان، تليها كتب التربية الاجتماعية للمرحلة الأساسية الدنيا من الصف (الأول – الخامس)، يليها في المرتبة الثالثة كتب التاريخ، وفي المرتبة الأخيرة كتب الجغرافيا. وأشارت نتائج الدراسة المتعلقة بمعرفة المعلمين (ذكورا وإناثا) بمفاهيم حقوق الانسان، أن المجال الثقافي احتل المرتبة الأولى، ويليه المجال المدني، وقد احتل المرتبة الأخيرة في ترتيب المجالات من حيث المتوسطات المجال السياسي.

وقد قام براهمة (1997م) بدراسة هدفت إلى معرفة درجة اهتمام كتب الدراسات الاجتماعية في المرحلة الثانوية بمبادئ التربية الدولية في ضوء تحليل محتواها ووجهة نظر المعلمين الذين يدرسون تلك الصفوف، وبيان أثر مجموعة من المتغيرات؛ خبرة المعلم ومؤهله وجنسه. وقد بيّنت النتائج أن كتب الدراسات الاجتماعية للصف الأول الثانوي قد احتلت المرتبة الأولى من حيث اهتمامها بمبادئ التربية الدولية، تلتها كتب الصف الثاني الثانوي، وكان ترتيب المجالات كما يلي: مجال البلاد والثقافات الأخرى، ثم مجال حقوق الإنسان، ثم مجال الإنسان والبيئة، يليه مجال السلام العالمي، ثم مجال الأمم المتحدة، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق في درجة اهتمام كتب الدراسات الاجتماعية بمبادئ التربية الدولية تعزى لجنس المعلم ومؤهله، في حين وجد فروق تعزى للخبرة، ولصالح المعلمين ذوي الخبرة الطويلة .

أجرى ساري (1995م) دراسة هدفت إلى تحليل محتوى مفاهيم حقوق الإنسان في كتب اللغة العربية في مرحلة التعليم الأساسي في الأردن. فقد تبين أن هناك تغطية جيدة لمفاهيم حقوق الإنسان في كتب هذه المرحلة من مراحل التعليم الأساسي في الأردن، واتضح أيضا أن هناك تركيزاً على مفاهيم دون غيرها كمفهوم حقّ الدفاع عن الوطن، وحقّ المساواة أمام القانون، وحقّ الإنسان في العيش في بيئة نظيفة خالية من التلوث. كما بينت الدراسة أيضا أنّ أسلوب تقديم الكتب لهذه المفاهيم للتلاميذ لم يكن مطرداً ومتناسباً مع المستوى العمري والمعرفي للطلبة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

في دراسة استهدفت معرفة درجة مراعاة كتب الدراسات الاجتماعية في ايران لحقوق الانسان اجرى كل من (Gholtash, Farokhinejad, Mohammadjani, and Salehi, 2011) تحليلا لمحتوى كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الاساسية، واظهرت نتائج الدراسة ان درجة اهتمام كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الثاث جاءت في المرتبة الاولى و349 تكرارا وبنسبة بلغت 52,58% وجاء كتاب الصف الثاني في المرتبة الثانية و ب 213 تكرارا ونسبة بلغت 32,32% وجاء كتاب الصف الاول في المرتبة الاخيرة وب 102 تكرار ونسبة بلغت 22,46%. أما Meyer, Bromley, & Ramirez (2010م) فقامو بدراسة استهدفت معرفة حقوق الانسان المتضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية في عدد من الدول من العام 1970–2008، وشملت الدراسة 465 كتابا في 69 دولة. اظهرت نتائج الدراسة زيادة في تضمين مفاهيم حقوق الانسان خاصة بعد العام 1995، كما كشفت نتائج الدراسة أن كتب التاريخ كانت الاقل تضمينا لحقوق الانسان مقارنة بكتب التربية المدنية والتربية الاجتماعية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة التي هدفت إلى الكشف عن درجة تضمين مبادئ حقوق الإنسان في المناهج والكتب المدرسية بشكل عام، ومناهج التربية الاجتماعية والوطنية في الأردن بشكل خاص تبين أن الدراسات في هذا المجال محدودة رغم أهمية نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى الطلبة. فدراسة العدوان (Aladoun, 2010) سعت إلى الكشف عن درجة اهتمام مناهج التربية الاجتماعية والوطنية في المرحلة الأساسية بحقوق الإنسان تكونت عينتها من كتب التربية الاجتماعية والوطنية للصفوف الخامس الاساسي والسادس الاساسي والسابع الأساسي، اما دراسة الحوامدة وعاشور (2008م) سعت إلى الكشف عن درجة اهتمام مناهج التربية الاجتماعية والوطنية في المرحلة الأساسية في الأردن بحقوق الإنسان حيث تضمنت عينتها كتب التربية الاجتماعية والوطنية للصفوف الثامن والتاسع والعاشر، في حين أن دراسة الصغير (2003م) هدفت إلى تحليل محتوى وثيقة المواطنة للصفين الثالث والرابع الابتدائي في المملكة المتحدة أمّا دراسة عمايرة (2001) تناولت كتب التربية الاجتماعية للمرحلة الأساسية في الأردن ومعرفة معلميها لمبادئ حقوق الإنسان. و دراسة براهمة (1997م) هدفت لمعرفة مدى اهتمام كتب الدراسات الاجتماعية في المرحلة الثانوية بمبادئ التربية الدولية ،حيث شكلت مبادئ حقوق الإنسان محوراً في هذه الدراسة. اما دراسة ساري (1995م) فتناولت كتب اللغة العربية في مرحلة التعليم الأساسي في الأردن، وتحليل محتوى مفاهيم حقوق الإنسان فيها. من هنا جاءت هذه الدراسة لسد النقص في مجال حقوق الإنسان في مناهج التربية الاجتماعية والوطنية وكتبها بشكل خاص في الأردن. كما تتفق الدراسة الحالية في هدفها العام المتمثل في الكشف عن تضمين المناهج المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان مع دراسة ساري (1995م) ودراسة عمايرة (2001م) والحوامدة وعاشور (2008م).

ودراسة كل من (Gholtash et al., 2011) (Meyer et al., 2010) لكنها تميزت عنها في استخدام أداة تتناول حقوقاً أكثر إذ تتضمن أداة الدراسة (39) حقا في حين أنّ الدراسات الاخرى كانت عدد الحقوق التي سعت للكشف عنها أقل فدراسة العدوان (Aladouan, 2010) تضمنت (28) حقا ودراسة الحوامدة وعاشور (2008م) تضمنت (23) حقا أضف إلى ذلك أنّ الدراسة الحالية تكونت من خمسة كتب من كتب التربية الاجتماعية والوطنية وبالتالي نظرتها أكثر تكاملاً وشمولاً.

نتائج الدراسة ومناقشتها والتوصيات:

يتضمن هذا الجزء عرضًا لنتائج الدراسة ومناقشتها والتوصيات، حيث تم تنظيم هذه النتائج وفقاً لترتيب أسئلة الدراسة.

السؤال الاول:

نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الأول والذي ينص على: ما مدى تضمن كتب التربية الاجتماعية في المرحلة الأساسية في الأردنّ لمبادئ حقوق الإنسان؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم تحليل كتب التربية الاجتماعية والوطنية لكل صف من صفوف المرحلة الأساسية ويظهر الجدول (1) ذلك.

جدول 1 *مبادئ حقوق الانسان المتضمنة في كتب التربية الاجتماعية والوطنية*

أولاً: الحقوق المدنية والسياسية

#	الفقرة	الخامس		السابع		التاسع		العاشر		المجموع	النسبة المئوية
		التكرارات	نسبتها الكلية	التكرارات	نسبتها الكلية	التكرارات	نسبتها الكلية	التكرارات	نسبتها الكلية		
1	الحق في الحياة و عدم حرمان الإنسان منه تعسفاُ:(إلغاء عقوبة الإعدام، عدم اللجوء إلى القوة المميتة إلا للضرورة وبالقدر اللازم، الوسائل غير المميتة في قمع الشغب، منع الحروب، منع تصنيع الأسلحة وإنتاجها، مكافحة الألغام ومنع إنتاج أسلحة الدمار الشامل واستخدامها).	6	%6.5	7	%5.6	15	%8.6	13	%6.4	42	%6.5
2	الحق في سلامة البدن (عدم الخضوع لتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، تحريم إجراء التجارب الطبية دون رضا الشخص، توفير ظروف احتجاز إنسانية، استخدام وسائل وأساليب تحقيق واستجواب لا تتضمن معاملة سيئة، التحقيق المستقل والسريع في سائر حالات المعاملة السيئة، إنصاف الضحايا وملاحقة الجناة).	4	%4.3	3	%2.4	6	%3.4	7	%3.5	25	%3.8
3	تحريم الرق والاستعباد والممارسات الشبيهة بهما:(مكافحة الاتجار بالبشر وملاحقة الجناة، محاربة أسوأ أشكال عمالة الأطفال).	1	%1.1	3	%2.4	2	%1.1	4	%2.0	10	%1.5
4	الحق في المساواة و عدم التمييز لأي سبب كان بما في ذلك الدين، الجنس، أو النوع الاجتماعي ...الخ.	5	%5.4	15	%11.9	11	%6.3	24	%11.9	63	%9.8

5	الحق في الحرية الشخصية والأمان: (عدم احتجاز أي فرد بشكل غير قانوني أو تعسفي، إحالة المحتجز بأسرع وقت إلى قاض للبت في احتجازه، ظروف الاحتجاز الإنسان ية وفصل المتهمين عن المدائين، ضمان حق الحصول على تعويض عادل عن الاحتجاز التعسفي أو غير القانوني وتحريم الحبس لدين تعاقدي).	10	10.9	15	%11.9	8	%4.6	6	%3.0	40	%6.2
6	الحق في التمتع بجنسية ما.	2	%2.2	2	%1.6	1	%0.6	11	%5.4	17	%2.6
7	الحق في حرية التنقل والإقامة ومغادرة أي بلد بما في ذلك البلد الأصلي (سواء للمواطنين أم للمقيمين على نحو قانوني بما في ذلك اللاجئون والمهجرون قسراً من أوطانهم).	1	%1.1	8	%6.3	6	%3.4	6	%3.0	24	%3.7
8	الحق في محاكمة عادلة :(النظر المنصف للقضية من قبل محكمة مستقلة وحيادية، حقوق الدفاع، المساواة بين الخصوم، علنية المحاكمة، الوقت المعقول لإعداد الدفاع، التسهيلات المناسبة والاطلاع على الملف، قرينة البراءة المفترضة، نظر القضية في مدة معقولة وحق الطن لدى محكمة أعلى).	0	%0.0	3	%2.4	0	%0.0	7	%3.5	11	%1.7
9	الحق في حرمة الحياة الخاصة(حرمة المسكن، سرية المراسلات، حرمة الحياة الأسرية وخصوصيتها الحفاظ على العلاقات الأسرية).	3	%3.3	8	%6.3	0	%0.0	3	%1.5	16	%2.4

10	الحق في حرية الفكر والوجدان والدين(حرية اعتناق الدين، والحق في الجهر بالديانة وممارسة شعائرها وحرمة أماكن العبادة و تحريم التمييز الديني أو الكراهية الدينية)(وحق الوالدين في اختيار تعليم أطفالهم وفقاً لمعتقداتهم).	20	%21.7	7	%5.6	67	%38.3	22	%10.9	118	%18.3
11	الحق في تكوين الجمعيات والانضمام إليها بما في ذلك الأحزاب السياسية(الحق في التجمع السلمي).	2	%2.2	7	%5.6	7	%0.4	22	%10.9	40	%6.2
12	الحق في الاجتماع السلمي (الندوات، المناظرات، المسيرات...).	2	%2.2	2	%1.6	5	%2.9	5	%2.5	15	%2.3
13	الحق في انتخابات حرة ونزيهة ودورية (الترشيح والاقتراع والتصويت).	10	%9.8	11	%8.7	2	%1.1	38	%18.8	72	%11.2
14	الحق في تولي الوظائف العامة.	3	%3.3	3	%2.4	2	%1.1	5	%2.5	13	%2.0
15	الحق في التماس أو طلب الملجأ هرباً من الاضطهاد أو معاناة إنسانية.	0	%0.0	2	%1.6	1	%0.5	1	%.5	4	%0.6
16	الحق في التملك وحرمة الملكية.	3	%3	11	%5	3	%1	6	%3	23	%3.5
17	حماية الطفل و احترام مصلحته الفضلى.	9	%10	8	%6	13	%7	9	%4	42	%6.5
18	الحق في حرية الرأي و التعبير(حرية الرأي، حرية الإعلام، حق الحصول على معلومات).	10	11%	11	%8	14	%25	12	%6	53	%8.2
19	الحق في الشخصية القانونية.	2	%2	0	%0	1	%.5	1	%.5	4	%0.6
المجموع		92	%100	126	%100	175	%100	202	%100	642	%100

ثانياً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية										
#	الفقرة	الخامس		السابع		التاسع		العاشر		المجموع	النسبة المئوية
		التكرارات	نسبتها الكلية	التكرارات	نسبتها الكلية	التكرارات	نسبتها الكلية	التكرارات	نسبتها الكلية		
1	الحق في العمل: (المساواة في فرص الحصول عليه، توفير فرصه، حرية اختيار العمل وتوفير سبل التدريب الحرفي والمهني).	7	%13.0	3	%7.0	26	%36.1	40	%59.7	96	%30.0
2	الحقوق العمالية و ظروف العمل:الحق في اجر منصف وكاف لمعيشة العامل وأسرته. المساواة في الأجر عند تساوي قيمة العمل. ظروف عمل مأمونة و صحية تصون كرامة العامل. تحديد ساعات العمل وأوقات الراحة. عطل وإجازات دورية مدفوعة. الحماية من الاستغلال الاقتصادي.	3	%5.6	5	%11.6	9	%12.5	8	%11.9	27	%8.4
3	الحق في الضمان الاجتماعي.	6	%11.1	5	%11.6	4	%5.6	5	%7.5	20	%6.2
4	الحق في تشكيل النقابات العمالية والانضمام إليها والحق في الإضراب.	0	%0.0	7	%16.3	5	%6.9	1	%1.5	13	%4.0
5	الحق في مستوى معيشي لائق: – المسكن الملائم. – الغذاء الكافي والتحدر من الجوع. – الكساء الملائم. – الحصول على كمية كافية ومأمونة و مقبولة من الماء.	17	%31.5	5	%11.6	15	%20.8	8	%11.0	80	%25.0
6	الحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة: – المساواة في الوصول والحصول على الخدمات الصحية.	14	%25.9	9	%20.9	7	%9.7	4	%6.0	58	%18.1

	– التأمين الصحي. – خفض معدل وفيات المواليد. – الوقاية من الأمراض. – الصحة الإنجابية. – البيئة الصحية.									
7	حماية الحياة الأسرية .	7	%13.0	9	%20.9	6	%8.3	1	%1.5	25	%7.8
المجموع		54	%100.0	43	%100.0	72	%100.0	67	%100.0	319	%100.0

ثالثاً : الحقوق الثقافية

#	الفقرة	الخامس		السابع		التاسع		العاشر		المجموع	النسبة المئوية
		التكرارات	نسبتها الكلية	التكرارات	نسبتها الكلية	التكرارات	نسبتها الكلية	التكرارات	نسبتها الكلية		
1	– الحق في التعليم: – إلزامية التعليم الأساسي ومجانيته. – حق الوصول إلى التعليم والحصول عليه دون تمييز. – إتاحة التعليم العالي للجميع دون تمييز. – الحرية الأكاديمية. – الحق في الحصول على تعليم باللغة الأم. – تعليم حقوق الإنسان .	19	%79.2	13	%81.3	22	%61.1	41	%78.8	104	%73.7
2	الحق في المشاركة بالحياة العلمية والثقافية: – الانتفاع المساوي بثمرات الإنتاج العلمي والثقافي. – المساواة بين الثقافات. – حماية الهوية الثقافية والإرث الثقافي. – الحق في المشاركة باللقاءات العلمية.	4	%16.7	1	%6.3	9	%25.0	8	%15.4	26	%18.4
3	الحق في الملكية الفكرية.	1	%4.2	2	%12.5	5	%13.9	3	%5.8	11	%7.8
المجموع		24	%100.0	16	%100.0	36	%2100.0	52	%100.0	141	%100.0

رابعاً : حقوق الفئات والجماعات الضعيفة أو المحرومة										
#	الفقرة	الخامس		السابع		التاسع		العاشر		المجموع	النسبة المئوية
		التكرارات	نسبتها الكلية	التكرارات	نسبتها الكلية	التكرارات	نسبتها الكلية	التكرارات	نسبتها الكلية		
1	حقوق الأقليات.	%6,7	1	%2.2	3	%10.3	5	%12,8	12	%7.1	%6,7
2	حقوق اللاجئين.	%3,3	9	%19.6	1	%3,4	0	%0,0	16	%9.5	%3,3
3	حقوق العمال المهاجرين	1	%3,3	1	%2,2	0	%0,0	0	%0,0	3	%1,7
4	حقوق المرأة.	9	% 30.0	22	%47.8	6	%20.7	20	%51,3	59	%35.3
5	حقوق الطفل.	13	%43.3	11	%23.9	16	%55.2	12	%30.8	65	%38.9
6	حقوق الأشخاص المعوقين.	4	%13.3	2	%4.3	3	%10.3	2	% 5.1	12	%7.1
المجموع		30	%100.0	46	%100.0	29	%100.0	39	%100.0	167	%100.0

خامساً : حقوق الشعوب										
#	الفقرة	الخامس		السابع		التاسع		العاشر		المجموع	النسبة المئوية
		التكرارات	نسبتها الكلية	التكرارات	نسبتها الكلية	التكرارات	نسبتها الكلية	التكرارات	نسبتها الكلية		
1	الحق في تقرير المصير والسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية.	7	%30.4	6	%33.3	8	%33.3	8	%34.8	30	33
2	الحق في التنمية.	5	%21.7	5	%27.8	3	%12.5	6	%26.1	19	%21
3	الحق في السلم.	7	%30.4	3	%16.7	4	%16.7	5	%21.7	19	%21
4	الحق في بيئة صحية ومأمونة ومستدامة.	4	%17.4	4	%22.2	9	% 37.5	4	% 17.4	23	%25.2
المجموع		23	%100.0	18	%100.0	24	%100.0	23	%100.0	91	%100.0
المجموع الكلي للتكرارات		223	%16.3	249	%18.3	336	%24.7	338	%24.8	1360	%100.0

يظهر الجدول (1) أنّ كتب التربية الاجتماعية والوطنية تضمنت مجموعة من التكرارات لمبادئ حقوق الإنسان بلغت (1360) تكرارا، حيث جاء بالمرتبة الأولى كتاب التربية الاجتماعية والوطنية للصف العاشر الأساسي بمجموع (338) تكرارا بنسبة (25%) أما بالمرتبة الثانية فجاء كتاب التربية الاجتماعية والوطنية للصف التاسع الأساسي بمجموع (336) تكراراً بنسبة (24%) في حين جاء بالمرتبة الثالثة كتاب التربية الاجتماعية و الوطنية للصف السابع الاساسي (249) تكراراً بنسبة (18%)، تلاه في المرتبة الرابعة كتاب التربية الاجتماعية والوطنية للصف الخامس الاساسي (249) تكراراً بنسبة (18%) وأخيراً كتاب التربية الاجتماعية والوطنية للصف الثالث الأساسي (169) تكراراً بنسبة (12%).

ويفسر وجود مبادئ حقوق الإنسان في كتب التربية الاجتماعية والوطنية في المرحلة الأساسية أنّ هذه الكتب جاءت منسجمة مع الدستور الأردني وقانون التربية والتعليم رقم (3) لعام 1994 الذي يؤكد في أهدافه العامة للتربية في المملكة الأردنية الهاشمية –التي تنبثق من فلسفة التربية– على تكوين المواطن المؤمن بالله تعالى المنتمي لوطنه وأمته المتحلي بالفضائل والكمالات الإنسانية النامي في مختلف جوانب الشخصية. ويلاحظ أنّ هناك زيادة في التركيز على حقوق الإنسان في منهاج التربية الاجتماعية والوطنية بزيادة الصف اذ أنّ أحد الأهداف الأساسية التي يسعى هذا المنهاج إلى تحقيقها جعل المواطن واعياً بالحقوق الإنسانية ليكون أكثر قدرة على العيش بسلام في المجتمع.

أما كيفية توزيع مبادئ حقوق الإنسان في كل كتاب من كتب التربية الاجتماعية والوطنية في المرحلة الأساسية يظهر الشكل (1) ذلك.

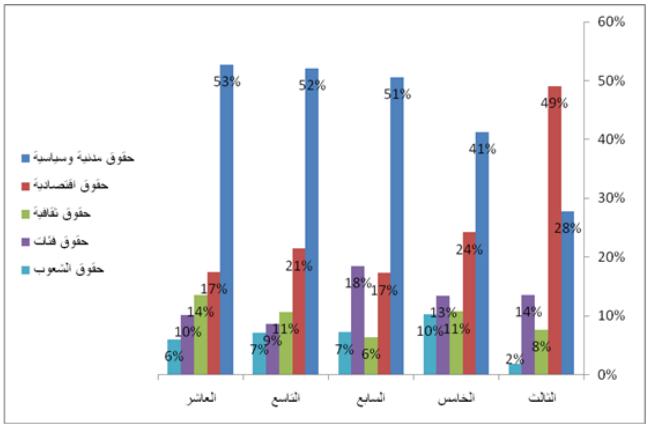

شكل (1): *توزيع مبادئ حقوق الإنسان في كل كتاب من كتب التربية الاجتماعية والوطنية في المرحلة الأساسية في الأردن*

يظهر الشكل (1) توزيع مبادئ حقوق الإنسان في كل كتاب من كتب التربية الاجتماعية و الوطنية، ففي كتاب الصف الثالث الأساسي جاء توزيع مبادئ حقوق الإنسان متفاوتا. فقد جاء بالمرتبة الأولى الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية (49%)، الحقوق المدنية و السياسية (28%) ثم حقوق الفئات و الجماعات الضعيفة أو المحرومة بنسبة (14%) تلاه الحقوق الثقافية (8%) واخيراً حقوق الشعوب (2%).

أما كتاب التربية الاجتماعية والوطنية للصف الخامس الاساسي جاء بالمرتبة الأولى الحقوق المدنية والسياسية بنسبة (41%)، وفي المرتبة الثانية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بنسبة (24%) وجاءت ثالثاً حقوق الفئات، والجماعات الضعيفة أو المحرومة بنسبة (13%)، تليها الحقوق الثقافية (11%) وأخيراً حقوق الشعوب بنسبة (10%).

وفيما يتعلق بتحليل كتاب التربية الاجتماعية والوطنية للصف السابع الأساسي فقد جاءت الحقوق المدنية والسياسية بالمرتبة الأولى بنسبة (51%) تليها حقوق الفئات و الجماعات الضعيفة أو المحرومة بنسبة (19%) و في المرتبة الثالثة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بنسبة (17%) أما في المرتبة الرابعة فقد جاءت حقوق الشعوب بنسبة (7%) وفي المرتبة الخامسة جاءت الحقوق الثقافية بنسبة (6%).

في حين أنّ توزيع مبادئ حقوق الإنسان في كتاب التربية الاجتماعية والوطنية للصف التاسع الأساسي جاء متفاوتاً فقد جاءت

بالمرتبة الأولى الحقوق المدنية والسياسية بنسبة (52%) وفي المرتبة الثانية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بنسبة (21%)، ثم الحقوق الثقافية بنسبة 11% تلاه في المرتبة الرابعة حقوق الفئات والجماعات الضعيفة، أو المحرومة بنسبة (9%) وفي المرتبة الاخيرة جاءت حقوق الشعوب بنسبة (7%).

أما كتاب التربية الاجتماعية والوطنية للصف العاشر الأساسي، فقد جاء متفاوتا في توزيع مبادئ حقوق الإنسان حيث جاء بالمرتبة الأولى الحقوق المدنية والسياسية بنسبة (53%) تليها الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية بنسبة (17%) وفي المرتبة الثالثة الحقوق الثقافية بنسبة (14%) ثم في المرتبة الرابعة حقوق الفئات والجماعات الضعيفة أو المحرومة بنسبة (10%) وأخيراً حقوق الشعوب بنسبة (6%) .

يتبين من خلال استعراض نتائج التحليل أنّ هناك تركيزاً بالدرجة الأولى على الحقوق المدنية والسياسية، ثم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في أكثر من صف وأنّ التركيز على الحقوق الثقافية وحقوق الفئات والجماعات الضعيفة أو المحرومة وحقوق الشعوب جاء متدنيا وقد يعود ذلك إلى أنّ المناهج تبنى وفقاً للفلسفة التربوية المنبثقة عن الدستور الأردني اذ أنّ الدستور الأردني في فصله الثاني جاءت مواده جميعها –إلى حد ما– تخص هذه الحقوق، كالحق بالجنسية، والحق بالمساواة أمام القانون، وصون الحرية الشخصية وحرية الرأي والتعبير، وحرية القيام بالشعائر الدينية، والحق بالتملك والحق بالاجتماع ضمن القانون، والحق بالعمل. كما أنّ الفصل السادس من الدستور الأردني جاء متعلقاً بالسلطة القضائية ومبيناً إجراءات التقاضي والعدالة والمساواة.

أما بخصوص تدني التركيز على الحقوق الثقافية فقد يكون مرده إلى أنّ هذه الحقوق يحصل عليها المواطن دون عناء، خاصة في ظل سياسة التعليم الالزامي المجاني لجميع المواطنين والتي تنتهجها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية و بالتالي جاءت نسبتها متدنية.

أما حقوق الفئات و الجماعات الضعيفة أو المحرومة فقد كان بارزاً ضعف التركيز عليها عموماً ،لكن فيما يخص حقوق الأقليات وحقوق العمال المهاجرين فقد جاء التأكيد عليها ضعيفاً جداُ رغم أنّ الأردن في الفترة الحالية، وفي ظلّ الصراعات الموجودة في المنطقة، لديه تزايد في إعداد المهاجرين إليه الّا أنّه في مناهج التربية الاجتماعية والوطنية لم يتم التركيز على هذه الحقوق، وهي تحتاج إلى مزيد من التركيز. أما حقوق المرأة والطفل فقد جاءت في هذه البعد مرتفعة مقارنة بالفئات الاخرى وقد يكون ذلك مواكباً لتنامي الاهتمام بهذه الفئة من قبل الدولة الأردنية بالرغم من التهميش لحقوق المرأة والطفل في الفترات الماضية لكن تدنياً ظهر في حقوق الأشخاص المعوقين مما يعني تدني الاهتمام بهذه الفئة التي تشكل بالنسبة (8%) من المجتمع وهي نسبة لا يستهان بها.

أما فيما يتعلق بحقوق الشعوب يبدو أنّ عدم التركيز عليها يعود إلى أنّ الدولة هي من تقوم برعاية هذه الحقوق وصونها وهي ترتبط بالسيادة الوطنية والقرارات فيها تكون في أعلى المستويات، ومن خلال استعراض نتائج التحليل لكتب التربية الاجتماعية والوطنية للصفوف الأساسية نرى أنّ هناك نتائج متفاوتة في التركيز على هذه الحقوق و قد يكون ذلك مرده إلى عدم وجود مصفوفة يتم من خلالها توضيح نسب مبادئ حقوق الإنسان التي ينبغي توافرها في كتب التربية الاجتماعية والوطنية ممّا انعكس سلباً على نسبة توافر مبادئ حقوق الإنسان في كتب التربية الاجتماعية والوطنية، وبالتالي يرى الباحث أنّ هناك حاجة تستوجب تضمين هذه الكتب نصوصا وصورا تبين هذه الحقوق جميعها خاصة أنّ الدراسة الحالية تناولت مرحلة تعد من أكثر المراحل أهمية في التنشئة الاجتماعية وتذويت المعايير والقيم الإنسانية النبيلة.

السؤال الثاني:

ما مستوى التتابع بين مبادئ حقوق الإنسان في كتب التربية الاجتماعية و الوطنية في المرحلة الأساسية في الأردن؟

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحثان بتوضيح مستوى التتابع بين مبادئ حقوق الإنسان في كل كتاب من كتب التربية الاجتماعية والوطنية والشكل (2) يوضح ذلك.

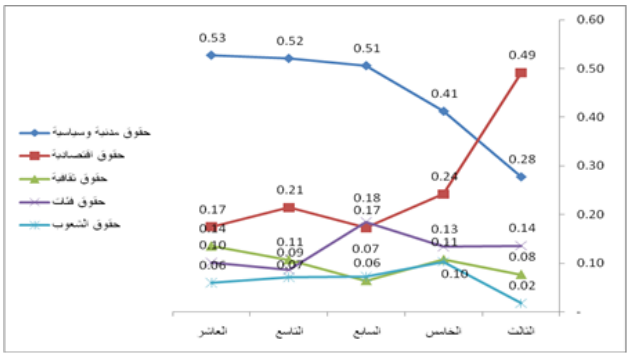

شكل (2): *توزيع مستوى التتابع بين مبادئ حقوق الإنسان في كل كتاب من كتب التربية الاجتماعية و الوطنية*

يبين الشكل (2) أنّ مستوى التتابع بين مبادئ حقوق الإنسان المتضمنة في كتب التربية الاجتماعية والوطنية من حيث زيادة الصف كانت متوافرة في بعد الحقوق المدنية والسياسية فقط إذ تمثلت في الصف الثالث بنسبة 28%ثم ارتفعت إلى نسبة 41% في الصف الخامس ثم ارتفعت إلى 51%في الصف السابع لتستمر في الارتفاع في الصفين التاسع والعاشر بنسبة بسيطة إذ جاءت النسبة على التوالي 52% و53% وقد يكون مرد ذلك إلى أنّ هذه الحقوق مرتبطة بالمواطنة وفيها الحقوق التي تتضمن الانتخاب والمشاركة بالحياة السياسية كتشكيل الأحزاب والتجمع السلمي .أما بقية الأبعاد لم تأت اي من مبادئ حقوق الإنسان متضمنة في المنهاج المدرسي على نحو متتابع في كتب التربية الاجتماعية على سبيل المثال فان الحقوق الاقتصادية تمثلت بنسبة 49% في الصف الثالث، ثم انخفضت إلى نسبة 24% في الصف الخامس ثم انخفضت إلى نسبة 18% في الصف السابع لتعاود الارتفاع قليلاً في الصف التاسع إلى نسبة21% ثم انخفضت للصف العاشر بنسبة 17% و يمكن عزو نسبة التتابع في مبادئ حقوق الإنسان المتضمنة في كتب التربية الاجتماعية و الوطنية، إلى اختلاف مؤلفي الكتب و تعدد منسقي محتوى كل كتاب وهذا يتطابق مع دراسة العدوان (2010م) و دراسة حوامدة (2008م).

توصيات الدراسة:

- إنّ هناك حاجة للتركيز وعلى نحو أعلى على مبادئ حقوق الإنسان التي جاءت متضمنه في كتب التربية الاجتماعية والوطنية.
- ضرورة وجود مصفوفة، أو خارطة لتضمين مبادئ حقوق الإنسان في كتب التربية الاجتماعية و الوطنية بحيث يتم استخدامها من أجل تحقيق التتابع في تضمين هذه المبادئ في محتويات كل كتاب على حدة من كتب اللغة العربية و التربية الاجتماعية و الوطنية.
- اجراء مسح شامل لثقافة حقوق الإنسان لدى الطلبة والمعلمين لتكون مرشدا في توجيه الخطط التربوية من خلال معرفة مواضع القوة والضعف في التكوين المعرفي للطلبة والمعلمين في مجال حقوق الإنسان.
- التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية بالتعليم ومنظمات حقوق الانسان من اجل وضع خطة لتضمين المناهج مبادئ حقوق الانسان.
- تعزيز أواصر التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة المعنية والمعاهد والمراكز الدولية لتعليم حقوق الإنسان.

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

براهمة، نبيل. (1997م). *مدى اهتمام كتب الدراسات الإجتماعية في المرحلة الثانوية بمبادئ التربية الدولية في ضوء تحليل محتواها ووجهة نظر معلميها* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

البكوش، الطيب. (1994م). حقوق الإنسان العربي والمتغيرات الدولية. *المجلة العربية لحقوق تونس*، العدد(1)، 57-64.

البياتي، منير حميد. (2002م). *حقوق الإنسان بين الشريعة والقانون -كتاب الأمة*. قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

الحريري، جاسم يونس محمد. (2006م). دور ثقافة حقوق الإنسان في التحول الديمقراطي والتنمية المستدامة. *مجلة شؤون عربية-القاهرة*، العدد(125)، 205-226.

الحوامدة، محمد وعاشور، راتب. (2008م). *حقوق الإنسان في مناهج التربية الاجتماعية والوطنية في المرحلة الأساسية في الأردن*. ورقة مقدمة إلى مؤتمر المنهاج وقضايا العصر، الأردن: جامعة اليرموك.

ساري، حلمي. (1995م). مفاهيم حقوق الإنسان: دراسة اجتماعية تحليلية لمضامين كتب اللغة العربية في مرحلة التعليم الأساسي في الأردن. *مجلة دراسات للعلوم الإنسانية*، *22أ*(6)، 2761-2787.

الصغير، علي. (2003م). *قراءة تحليلية لمحتوى وثيقة المواطنة للصفين الثالث والرابع الابتدائي في المملكة المتحدة*. ورقة مقدمة إلى ندوة: "بناء المناهج: الأسس والمنطلقات"، الرياض: كلية التربية-جامعة الملك سعود.

صن، أمارتيا. (2004م). *التنمية حرية: مؤسسات حرة وانسان متحرر من الجهل والمرض والفقر*، (ترجمة شوقي جلال). سلسلة عالم المعرفة- عدد(303). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

الطعيمات، هاني سليمانى. (2006م). *حقوق الإنسان وحرياته الأساسية*. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

ظاهر، احمد. (1993م) *حقوق الانسان*. عمان ،الاردن: دار الكرمل.

ظاهر، احمد. (1993م). *حقوق الإنسان*. عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع.

عبد الرحيم، سامح جميل. (2001م). واقع حقوق الإنسان في الحياة الجامعية. *مجلة البحث في التربية وعلم النفس -جامعة المنيا*، *15*(1)، 377-415.

عبد العزيز، أمير. (1997م). *حقوق الإنسان في الاسلام*. القاهرة: دار السلام.

عدالة (مركز عدالة لحقوق الإنسان). (2009م). *مجموعة المواثيق الدولية الأساسية لحقوق الإنسان: عمان*. الأردن: عدالة.

عمارة، محمد. (1985م). *الاسلام وحقوق الإنسان -ضرورات لا حقوق*. سلسلة عالم المعرفة- عدد(89). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

عمايرة، أحمد. (2001م). *مبادئ حقوق الإنسان في كتب التربية الاجتماعية للمرحلة الأساسية في الأردن ومدى معرفة المعلمين لها* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

مبارك، فتحي يوسف. (1987م). حقوق الإنسان في منهج التاريخ للصف الثالث الثانوي الأدبي (دراسة تحليلية). *صحيفة التربية*، العدد1، السنة 39.

المملكة الاردنية الهاشمية. (1990م). *الميثاق الوطني الاردن*. الأردن.

المملكة الأردنية الهاشمية. (2004م). *رسالة عمان*. الأردن.

الموسى، محمد خليل. (2009م). *العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان دليل تدريبي*. عمان: مركز عدالة لحقوق الإنسان.

وزارة التربية والتعليم الاردنية. (1994م). *قانون التربية والتعليم رقم (3) لسنة (1994م)*. الاردن.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Gholtash, A., Farokhinejad, P., Mohammadjani, S., & Salehi, M. (2011, April 27-29). *An Investigation To Human Rights Posittion In Iranian Social Studies Books In Guidance School*. Paper presented at 2nd International Conference on New Trends in Education and Their Implications, Antalya, Turkey.

Aladouan, Z. (2010). Human Rights Principles in the Social Education Textbooks of Basic Stage in Jordan. *European Journal of social sciences*, *15*(2), 283-291.

Azaroff, B., & Mayer, G.R. (1977). *Applying behavior-analysis procedures with children and youth*. New York: Holt, Rinehart and Winston.

Meyer, J. W., Bromley, P., & Ramirez, F. O. (2010). Human Rights in Social Science Textbooks Cross-national Analyses, 1970–2008. *Sociology of Education*, *83*(2), 111-134.